خطاب صاحب الجلالة
بنادي الضباط بالرباط
حول دراسة المشاكل الفلاحية والنظر في كيفية
تسيير الأراضي المسترجعة

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله

معشر السادة :

سبق لنا خلال اجتماع في الديوان الملكي أن استدعينا عمال المملكة ومجموعة من القواد والنواب ورؤساء المجالس الاقليمية، وكان اجتماعنا إذ ذاك يرمي إلى أهداف متعددة كان محورها هو جلب ما فيه الخير والفوائد فيما يخص الثروة الفلاحية التي يتوفر عليها المغرب، وأعني بهذه الأراضي المسترجعة، تلك الأراضي التي استرجعها المغرب من المعمرين في نطاق سياسته التي وضعنا مبادئها وأنا إذ ذاك نائبٌ لرئيس الحكومة التي كان يرأسها والدنا المنعم رحمه الله.

وقد تقرر خلال أحد المجالس الوزارية أن تكون الأراضي المغربية في أيدي المغاربة، نعم كانت في ذلك الحين تعترض طريقنا صعوبات وعراقيل وانعدام الامكانيات ؛ إلا أننا قررنا العمل وبدأنا في تطبيقه وإن كان تطبيق عملنا لا يسير بطريقة متوازنة، ومعنى هذا أننا لفتنا النظر بصفة خاصة إلى المنطقة الجنوبية وإن كنا قد تغافلنا عن المنطقة الشمالية بالمغرب.

ويسرني أن أقول هنا انه من باب التبادل والتعاون بالمثل أننا استثنينا بعض الرعايا التونسيين وإخوانا أشقاء نظراً لأن فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة يوم قرر استرجاع أراضي المعمرين لم يطبق هذا القرار على الرعايا المغاربة في تونس. فمن باب التبادل والتعاون وجب علينا من ناحية الأخوة والتعاون أن نعامل التونسيين المقيمين بالمغرب بالمثل، ونرجع إلى ما كنا بصدده فيما يخص الأراضي المسترجعة.

في علمكم أن توجيهاتنا التي أصدرناها قبل إعلان حالة الاستثناء وخاصة التوجيهات الخاصة بالفلاحة قررنا أن يكون الاصلاح الزراعي هدفاً من أهداف سياسة المغرب وأن عدداً من الأراضي ستكون القاعدة بل الميدان، حتى تتمكن الحكومة من أن تطبق تدريجياً وبدون أي ارتجال أو تسرع سياسة الاصلاح الزراعي، وهنا أريد أن أؤكد شيئاً، أن بعض الناس يعتبرون الاصلاح الزراعي هو الاستيلاء على ممتلكات الغير وهذا خطأ.

إن الدستور المغربي الذي هو قبل كل شيء يساير بل يطابق مبادىء الديانة الاسلامية والنظام الاسلامي ونظام البيئة والمجتمع الاسلامي يقرر بكيفية نهائية وبدون لبس الملكية الخاصة، فالدستور يقول : ويمكن للدولة أن تحد من هذا الحق إما في مدلوله وإما في حدوده، وذلك على شرط أن ذلك الحق داخل في إطار تجهيز وتنظيم إنعاش قرية أو عمالة.

وينص الدستور في هذا الباب على أن يكون نزع الملكية خاضعاً للقوانين الجاري بها العمل، وأعني بهذا أن أي شخص أخذت منه أرضه يعوض بالمال حسب ثمن تلك الأرض في الوقت الذي انتزعت منه، وهناك

ظاهرة مؤلمة ومؤسفة ذلك أننا نجد بعض الأشخاص إما ورثوا الأرض أو اشتروها ولا يستغلونها، إنما دفعوها بأبخس الأثمان ولا يهتمون بإنتاجها، لهذا فالدولة تفكر في وضع قانون حتى تجبر هؤلاء إما على استثمارها أحسن استثمار، أو تنزع منهم الملكية حتى يمكن لجميع المواطنين أن يتمتعوا بمنتوج تلك الأراضي.

أما الأراضي التي استرجعناها من يد الأجانب فتبلغ مساحتها إلى حد الآن 230 ألف إلى 250 ألف هكتار ؛ وقد كانت هذه الأراضي المسترجعة إلى حد الآن تحت تسيير الادارة، ولست أريد هنا أن أطيل أو أقصر أو أن أزيد في ما يخص حسن تسيير أو سوء تسيير الادارة فكيفما كان الحال سيكون هذا من باب البكاء على الأطلال، والرجوع إلى الماضي رجوع لا يسمن ولا يغني من جوع.

وإننا بغض النظر وتكريماً لشعب أظهر دائما الروية والتفكير وحسن التدبير وحسن التسيير قررنا بمحض اختيارنا وبقرار منا أن نقوم بتجربة أعتقد أنها ستكون فريدة من نوعها، جريئة فيما يخص نتائجها، ولكن في محلها وفيما يخص المنتفعين بها وهي تطبيق اللامركزية وتطبيق الديمقراطية التي كنا دائماً نرمي إليها، الديمقراطية الممتلئة حيوية ومعنى، الديمقراطية على الأرض الفلاحية، الديمقراطية المطبقة على ثروات البلاد، الديمقراطية التي تؤهل كل مغربي بمجرد أنه فاز بثقة منتخبيه أن يفسح له المجال بل أن يفسح لوطنيته ولضميره المغربي ولحسن مواطنته أن يفسح لهذا كله المجال ليحقق ازدهار بلاده والجماعة التي يتكلم باسمها.

فلهذا قررنا أن تلك الأراضي المسترجعة بدلا من أن تبقى في يد الدولة تستثمرها وتستغلها، قررنا أن نعطي لكل إقليم توجد فيه تلك الأراضي حق التمتع بغلل تلك الأراضي المسترجعة الموجودة في ذلك الاقليم.

سيقول البعض لماذا لم تعط الملكية للعمالات والأقاليم والحالة هذه أن تلك الأقاليم والعمالات لهما الشخصية القانونية التي تسمح لهما بحق البيع والكراء.

وجواباً عن هذا تقرر في توجيهاتنا أن الاصلاح الزراعي سيكون أساسه الأراضي المسترجعة والأراضي التي يملكها الأجانب من ناحية الملك لا من ناحية التعمير وأراضي الجيش وأراضي الجماعات وأراضي الأحباس.

فإذا قررنا أن نعطي هذه الأراضي المسترجعة للأقاليم والعمالات سنكون إذ ذاك حرمنا الدولة من قسط وافر من الأراضي الممتازة ولا يمكننا تطبيق الاصلاح الزراعي عليها.

لهذا قررنا أن نعطي العمالات والأقاليم حق التمتع فقط، أما ملكيتها فستبقى في يد الدولة، وبهذا التفكير قررنا من الناحية التطبيقية تكوين عقدتين عقدة بين الدولة المالكة لتلك الأرض وعقدة بين الأقاليم والمسيرين لتلك الأراضي المسترجعة.

وقررنا كذلك أن يكون مدخول تلك الأراضي المسترجعة مخصصا فقط للتجهيز الاقليمي والقروي الشيء الذي سيخفف على الميزانية المركزية من العبء الذي تتحمله كل سنة.

ففي كل إقليم عدد من الهكتارات التي يصل مجموعها إلى 250 ألف هكتار ؛ ويعلم أي واحد ممن له إلمام طفيف بالفلاحة ان تلك الأراضي إذا استغلت كما يجب فإنها ستمكننا في آخر السنة من 30 مليار، فإذا نزعنا مصاريف اليد العاملة ومصاريف الوقود ومصاريف آلات الحراثة وغير ذلك، فسنوفر قدراً من المال يزيد أو ينقص حسب الشخص المسؤول عن تسيير تلك الأراضي.

فإذا كان موظفا فلا يهمه فيها شيء لأنه ليس مالكاً لها، وكذلك إذا كان مأجوراً، أما إذا كان المسؤول

عن تلك الأراضي هم أهل الاقليم وأهل العمالة فهم كما يقال (من لحمهم ودمهم).

فإذا وقع الاختيار على الناس الذين سيسيرون تلك الأراضي وعرفوا انهم من حسن التدبير أو من سوء التدبير، وإن تلك الأموال ستزيد في بناء المدارس أو المستشفيات أو في طرق ثانوية أو ثلاثية، أو لا يكون لهم شيء ؛ فلي اليقين أنهم سيكونون من أولئك الورثة الصالحين لتلك الأرض.

ففي أي وقت ستأخذ العمالات والأقاليم تلك الأراضي وتشرع في التمتع بها ؟

وقد وصلنا إلى كلام ونقاش طويل فالبعض يقول بما أن الدولة اشترت البذور وقامت بفلاحة الأرض وغير ذلك فلهذا لا ينبغي لأحد أن يدخل على الغش ؛ فعند انتهاء السنة الفلاحية بغلالها وما إلى غير ذلك إذ ذاك فتعطي الأراضي للأقاليم والعمالات.

ومنهم من قال بأن توزع تلك الأراضي من الآن، لهذا وجدنا حلاً وسطا، فتلك الأراضي إما أراضي للحبوب وإما أراضي أشجار الحوامض وفيها ما يحتوي على الاثنين.

فمن ناحية الحبوب فإنها لا تكون جاهزة إلا في شهر يونيه أو يوليوز المقبل إن شاء الله ؛ أما فيما يخص الحوامض فإنها تنقسم إلى قسمين، منها ما هو مبكر، ومنها ما هو بطيء ؛ فلهذا قررنا أنه بمجرد الانتهاء من عمل قطف الغلال المبكرة فيما يخص أراضي الحوامض فإن العمالات والأقاليم سيمكنها إذ ذاك مباشرة عملية قطف الغلال غير المبكرة. والذي نعرف أنها توازي نصف مدخول المغرب من الحوامض وبهذه الكيفية لن تخسر الدولة ولا العمالات ولن نكون قد أعطينا العمالات والاقاليم ضيعات بدون غلل ولن نحرم الدولة من ربح، كيفما كان الحال، كان ضمن ميزانية 67 والميزانيات الأخرى وكان له حظ في إمكانيات النفقات وتسديد النفقات.

فكيف يمكن لهذه الأراضي بكيفية اجمالية أن تسير من طرف السلطة من جهة ومن طرف المنتخبين من جهة أخرى ؟

لا يمكن أن أتصور أن التساكن ينعدم بصورة غريزية حتمية بين كل رجل سلطة وبين كل منتخب ؛ والسبب في ذلك أنه ليس كل رجل سلطة، ولد من بطن أمه وهو مكتوب عليه أن يكون رجل سلطة، كما أنه ليس كل منتخب كتبت على جبهته أن يكون سوى منتخب فقط بل هناك عدد من رجال السلطة لو لم يكونوا رجال سلطة لكانوا منتخبين وعدد من المنتخبين بإمكانهم أو ربما كان منهم رجال سلطة، لهذا امنع منعا كليا أن يخطر ببالهم أن رجل السلطة والمنتخب شيئان متناقضان ولا يمكن التساكن بينهما ؛ فهذا تفكير أعتقد أنه مضى عليه الوقت فيما إذا تمتع رجل السلطة والمنتخب بالضمير المهني الكافي وبالروح المغربية الحقيقية فكل منهم سيعمل العمل المشترك.

ولكي نعطي التجربة حقها الكامل ويعطي للمجالس المنتخبة جميع حظوظ النجاح حتى نحملهم جميع المسؤوليات طولا وعرضاً قررنا أن يكون المجلس الاداري الذي سيعهد إليه بتسيير تلك الأراضي يترأسه رئيس المجلس الاقليمي وسيكون من ضمنه أفراد من المجلس الاقليمي والعامل والقواد الممتازون الذين تدخل تلك الأراضي في دوائرهم.

كما قررنا لانجاح هذا العمل أن يكون التناسق التام بل التآخي الفكري التام بين العامل وبين رئيس المجلس

بحيث أننا قررنا أن جميع القرارات لا تصدر إلا بالعلامة والتوقيع المزدوج بين رئيس المجلس الاقليمي والعامل ولكل أحد منهما بضميره الحر أن لا يوقع على شيء يعتقده مخالفاً لمصلحة الاقليم ولمصلحة الرعية التي هو مسؤول عنها.

وقد وضعنا كذلك إطاراً لعملهم الايجابي ولعملهم السلبي حيث وضعنا إطاراً للتجانس كما وضعنا لهم إطاراً للتفاقم فيما إذا تفاقما ؛ فإذا لم يكن رئيس المجلس الاقليمي متفقا مع العامل فلهم مدة من الزمن لا تتعدى يومين أو ثلاثة على الأكثر لرفع المشكل إلى وزارة الداخلية التي لها بدورها مدة لا تتعدى ثلاثة أيام على الأكثر لترفع المشاكل إلى نائب الوزير الأول الذي يجمع المجلس الوزاري الاقتصادي للحكومة ليبت في الموضوع في ظرف أسبوع.

فقد قررنا العمل بهذه السرعة نظراً لكون المسائل الفلاحية لا تنتظر فسيأتي وقت ينبغي للانسان فيه أن يجهز أرضاً ويقطف غلا أو يبيعها. فلهذا قررنا أن تكون السرعة والاستعجال فيما يخص الحل بين الأشخاص الغير المتفقين حتى يدخل في تصميم التجهيز الاقليمي الذي سيكون النواة بل القاعدة للتصميم الوطني.

وأنا شخصياً متحمس جداً لفكرة التصاميم الاقليمية لأنني أعتبر أن التصميم والحاجيات لابد أن تكون منبثقة من القاعدة ومفكراً فيها من القاعدة لا مفكراً فيها من القمة.

فأنتم تعرفون أن الدستور يكفل للمجالس البلدية والقروية وللمجالس الاقليمية التآخي بمعنى أن تكون نقابات أقاليم أو نقابات مجالس بلدية أو قروية ؛ فأملي في المرحلة الأولى أن تكون شركات أو يتكون اشتراك بين إقليم آخر فمثلا في إقليم مكناس أراضي مسترجعة جيدة جداً وأراضيها طيبة وغلاتها مهمة، ويأتي من بعده إقليم تافيلالت وهو إقليم فقير فإذا شارك إقليم مكناس في تصميم ومداخيل إقليم تافيلالت فإنهم سيظنون أن اشتراكهم أتى بالخسارة ولكن إذا أنجز إن شاء الله مشروع وادي زيز وانجز مشروع استثمار أراضي وادي زيز وأنجزت مشاريع المعادن الموجودة في تافيلالت بكثرة وتمكنا — إن شاء الله — من اكتشاف النفط أو الغاز في الناحية إذ ذاك فأفضل، وهذا على سبيل المثال أن يشترك إقليم مكناس وإقليم تافيلالت في صندوق ليدخلوا فيه ثرواتهم وبدلا من وضع تصميم للاقليم نضع تصميما لاقليمين أو ثلاثة.

وهذا هو الشأن فيما يخص مثلا إقليم ورزازات وإقليم مراكش وإقليم فاس وإقليم تازة وإقليم وجدة والحسيمة والناضور وإقليم تطوان والرباط وما أشبه ذلك.

ولهذا فللمسألة أهمية كبرى لأن الدولة لا يمكنها أن تقوم بكل شيء فإذا لم تكن المبادرة الخاصة وإذا لم تكن الأقاليم تتحمل كل شيء على كاهلها مسؤولية جهوية فلا يمكن للدولة أن تتحمل كل شيء على كاهلها.

أما مدخول المنتوجات الزراعية فسيخضع قبل كل شيء إلى التجهيز الاقليمي، فالبرنامج سيعرض على وزير الداخلية ووزير التصميم، والمتصرفون فيما يخص المدخول والميزانية هما العامل من جهة ورئيس المجلس الاقليمي من جهة أخرى.

هذه هي روح المراسيم الملكية التي اتخذناها ؛ وهناك استثناءات فهناك أراضي مسترجعة ليست صالحة للفلاحة وهي غابوية مثلا لها تجربة خاصة حيث سنرى كيف نعمل لخلق طريقة نموذجية لنوفق بين ضرورات الغابة من جهة وبين ضرورات المرعى من جهة أخرى ونطبق ما يتخذ في عدة دول بأوروبا من باب الكراء

لجماعات الكسابة الأرض أو عدد من الهكتارات ومقابل ذلك الكراء سيكونون محافظين على تلك الغابة من التلف ويقومون بجميع الأعمال.

وإننا ماضون في هذا التفكير ونرجو الله أن يوفقنا إلى حل لنجعل من تلك الأراضي المسترجعة الغابوية النواة لحل مشكلة الغابة من جهة ونؤمن الكسابة من جهة أخرى.

هذا هو الاطار العام لتجربة اللامركزية وهذه هي الأفكار الرئيسية التي حدت بنا إلى اتخاذ هذه التشريعات وهناك تفاصيل ضرورية لضمان حسن سير التدبير ؛ وقد نظمناها في عدة نصوص تشريعية وخصوصاً نموذج عقدة ينبغي أن تكون بين كل إقليم وبين كل متصرف للضيعة التي ستكون بينه وبين العمالة أو الاقليم عقدة بشأنها.

ولهذا فمن الأحسن للسادة المنتخبين والولاة أن يزيدوا يوما وإن اقتضى الحال يوما ونصف أو يومين ويشرح وزير المالية من جهة ووزير الداخلية من جهة ليشرحوا للجميع كيفية تسيير هذه المسائل حتى إذا باشرنا عملا ما فإننا سندرك مسؤولية كل واحد منا.

ستقولون لماذا وزير الفلاحة الذي أعطى الأرض وليس له دخل في المسألة.

فإذا اعتقدنا أن الفلاحة هي مورد من الموارد المهمة بل الحيوية للبلاد فيلزمها شيئاً ما من التقنيين فلهذا لن يترك أي واحد يحرث ويزرع كيفما شاء، فلنا مكتب التسويق والتصدير الذي يعرف الأسواق على حقيقتها ويعرف المطلوب والمرغوب فيه وما هو الذي لا يرغب فيه أحد ؛ فبالاتصال بينه وبين وزارة الفلاحة سيوضع تصميم فلاحي حتى تعرف كل عمالة بالضبط ماذا ستحرث، ولهذا تقرر أنه في آخر كل سنة أو في أول كل سنة سيعرض وزير الفلاحة ومصالحه على الأقاليم تصميماً فلاحياً لتتبعه في الضيعات السقوية وغير السقوية.

إننا ما كنا لنقدم على هذا العمل عمل التدبير وعمل التسيير الذاتي لو لم نضع إطاراً جديداً للعمل لوزارة الفلاحة ولكننا ولله الحمد اتخذنا جميع التدابير اللازمة والتدابير الوقائية ليدخل هذا العمل في إطار عام وفي إطار منسجم، ولهذا أعدنا النظر في عدة مكاتب فلاحية وترتب على إعادة هذا النظر ترتب على هذا كله حذف بعض المؤسسات وخلق مؤسسات أخرى ؛ وهذا سوف يكون إن شاء الله موضوع كلمة سوف أقدمها لجميع المواطنين بعد رجوعي من موسكو إن شاء الله. نظراً لأهمية الموضوع، ونظراً لكون هذه المسألة مصيرية ينبغي على العمال وممثلي الأقاليم أن يدرسوها بكيفية خاصة.

فبما أن رؤساء المجالس الاقليمية والمنتخبين مشتركون في الأراضي المسترجعة فكذلك سيكون رؤساء المجالس الاقليمية والبلدية والقروية مشتركين في تسيير المكاتب الفلاحية.

ففي كل عمل قررنا أن ندخل العنصر البشري العنصر الوطني وان ندخل العنصر الديمقراطي عسى أن نعطي لديمقراطيتنا بالمغرب مفهوما غير المفهوم الذي تعيش عليه كثير من الدول النامية أو الدول المتخلفة.

فديمقراطيتنا ليست هي التهريج، وليست هي الحزب الواحد، وليست الدكتاتورية وليست تلك القوات الرسمية، وغير الرسمية، الظاهرة منها والخفية.

فديمقراطيتنا هي قول وعمل أكثر من القول، ديمقراطيتنا هو إعطاء كل مواطن الفرصة لخدمة بلده فإن لم يغتنمها عدنا فاعطيناه الفرصة فإن لم يغتنمها عدنا وأعطيناه الفرصة، ولن ننزع يدنا من يده إلا إذا ظهر

لنا أن الله سبحانه وتعالى طبع على قلبه بكيفية نهائية.

فديمقراطيتنا أن نفتح المدارس لا للتعليم فقط، ولكن للتعليم والعمل، وديمقراطيتنا أن نفتح المستشفيات لا للعلاج ولكن للعلاج الذي يمكن من أن نعالج ونسترجع مواطنين أكفاء يمكن لهم العمل بسواعد وبأفكار، وديمقراطيتنا هي أن نجعل كل مغربي في هذا البلد يعيش عيشة كريمة حرة الشيء الذي من شأنه أن يوقد في قلب المغربي تلك الغيرة وتلك الحمية.

وإن الحوادث اليومية تظهر ولله الحمد ان الكيفية التي طبقنا عليها الديمقراطية وهي قبل كل شيء تكريم الشخصية البشرية وتبجيل الشخصية المغربية ؛ والأمثلة اليومية القديمة منها والحديثة جدا تظهر ان هذا حق، فقد قال الله عز وجل، «وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها» ولكن لا يقال وكل دولة دولة، إلا وعلى الله عزها، بل عزها منها وإليها، والعز هو أساس الكرامة، والحرية والشرف والاحساس لكل مغربي أنه يمكنه أن يخرج في الصباح ويرجع إلى بيته، وانه يمكنه أن يذهب في الغد إلى عمله وإحساس كل مغربي أن عمله لن يذهب ضحية تصرفات خرقاء، ولن يذهب ضحية ارتجال تشريعي، أو سياسي، ولكن عمله له ولأهله والاطمئنان يترك في المغاربة تلك الخصال الحميدة خصال الحمية والايثار، والشهامة والكرامة ولا يمكن لأي بلد أن يعيش بدون هذه الخصال، فكما قال الأولون لا تموت البلاد بالفقر، ولكن تموت بالذل، وما من دابة إلا وعلى الله رزقها فكيف بها إذا كانت دولة.

فكل دولة دولة إلا وعليها أن تعمل بانتظام، بدون تهريج بدون ضوضاء بدون ضجة كل فصل يعطي أكله وكل فصل يعطي غلته.

ولا يمكن أن نعمل من عمل كملك وكموظفين وكوزراء وكشعب وكعمال، إلا إذا اعتقدنا أن عملنا داخل في نظام كوني ورثناه عن آبائنا وأجدادنا وحاولنا أن نعطيه طابع الطبيعة وانه لكل عمل نتيجته، وانه لكل عمل غلته، وان كل عمل حسب الفصول كل فصل يأتي بخيره، ويأتي بشره ويأتي بآماله ويأتي بمنجزاته.

سيعتبر البعض أن هذه مخاطرة بثروة الدولة وبالأراضي المسترجعة حيث وزعتها على الأقاليم، فمنهم من سيقول بأن المغاربة بكيفية ما غير قادرين على تسيير هذه الأراضي، أما أنا فأعتقد العكس ؛ ومنهم من سيقول بأن المغاربة قادرون على هذا التسيير ولكن ليس هؤلاء بل آخرون فكيفما كان الأمر فجميعهم مغاربة، وجميعهم لهم الحمية المغربية، لهذا أطلب من العمال ومن السادة ممثلي الأقاليم أن لا يخيبوا ظننا وأكثر من هذا أطلب منهم أن لا يخيبوا ظن المغاربة في الثقة بالديمقراطية، وهذه التجربة لابد أن تنجح ؛ فإذا لم تنجح فمع الأسف، فأنا لأأشك في الديمقراطية ولكن أخاف أن تكون التجربة قد أدخلت الشك في عدد من الناس وبكيفية نهائية.

والله يعينكم سبحانه وتعالى، وانكبوا على العمل مع وزارات المالية، والفلاحة، والداخلية ووزارة التصميم، واستفسروها على النصوص، وإن ما نعلنه أو ما نوقعه بطابعنا الشريف ليس وحيا يوحي، ولكنه اجتهاد وتبادل الرأي من شأنه الاغناء الفكري، فإذا أمكنكم أن تغنونا بتجربة أو بأفكار فنحن لن نرفضها، وهذه المدة التي أمامكم ستفتح لكم المجال للاطلاع على النصوص وتفسر لكم ؛ وسيضاف وزير الشؤون الادارية والكاتب العام للحكومة إلى هذه اللجنة ليفسر لكم النصوص التشريعية ويمكنكم أن تتفاهموا، وأن كل رأى أو كل شيء نظن اننا قد أغفلناه فسنأخذه بعين الاعتبار.

والسلام عليكم ورحمة الله.

الخميس 5 رجب 1386 — 20 أكتوبر 1966